الاقتصاد البيئي

مفهوم الاقتصاد البيئي :

هو علم يعنى بدراسة القضايا البيئية و بالدراسات النظرية و التجريبية للآثار الاقتصادية للسياسات البيئية في جميع أنحاء العالم، و التي تشمل القضايا الخاصة بالتكاليف و بالفوائد البديلة لمعالجة القضايا البيئية، الاقتصادية و الاجتماعية ، و يعرف برنامج الأمم المتحدة

للبيئة الاقتصاد البيئي على انه: "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين رفاهية الإنسان و المساواة الاجتماعية في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية و ندرة الموارد الايكولوجية

الاقتصاد البيئي

- فنلاحظ من التعريفين ان الاقتصاد البيئي يركز على التقليل من الانبعاثات الكاربونية و زيادة كفاءة استخدام الموارد التي تمنع من خسارة التنوع البيولوجي و النظام الايكولوجي، إضافة الى ذلك يساهم هذا الاقتصاد في النمو للدخل و فرص العمل في جميع الفئات الاجتماعية وذلك بالاستثمارات في مجال هذا الاقتصاد وخلق أنشطة جديدة و تطور أنشطة أخرى.

الاقتصاد البيئي

- لغرض فهم العلاقة بين النظام الاقتصادي وبين البيئة يمكن تطبيق نوعين من التحليل الاقتصادي النوع الأول هو التحليل الواقعي الذي يحاول وصف مايكون وماكان وما سيكون أما النوع الآخر فهو التحليل المعياري الذي يتعامل مع مايجب أن يكون ، وعادة يمكن إزالة الاختلافات داخل التحليل الواقعي بالرجوع إلى الحقائق ، أما الاختلافات داخل التحليل المعياري يتضمن أحكاماً قيمية ، وكلا الفرعين مفيدان ، ولتحديد كيفية تعامل النظام الاقتصادي مع الأصول البيئية نستخدم التحليل المعياري في وصف انسياب الخدمات وكيفية تأثر هذا الانسياب بالتغيرات التي تحدث في النظام الاقتصادي (مثل اكتشاف عملية إنتاجية جديدة) ، ويحاول المدخل الاقتصادي تعظيم قيمة الأصل البيئي بحفظ التوازن بين الحفاظ على هذا الأصل وبين استخدامه ، ومن الضروري اصباغ نوع من القيمة على مختلف انسيابات الخدمات تجاهنا ، بما فيها التأثيرات السلبية من استخدام البيئة كوعاء للنفايات .

الاقتصاد البيئي

- علم الاقتصاد البيئي يقيس بمقاييس بيئية مختلف الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الاقتصادية، بهدف المحافظة على التوازن البيئي المستدام.
- علم الاقتصاد البيئي يهتم بثلاثة مواضيع أساسية هي :

(١) تحديد الآثار الاقتصادية المترتبة على التدهور البيئي.

(٢) معرفة أسباب ومصادر التدهور البيئي.

(٣) استخدام الأدوات الاقتصادية التي من شأنها منع حدوث التدهور البيئي.

الاقتصاد البيئي

يمكن تحديد علاقة البيئة بالاقتصاد من خلال ثلاث دوال :

الأولى : مايعرف بدالة الاضرار البيئية وهي تشمل النفقات والتكاليف التي لحقت بعناصر النظام البيئي من جراء تدهور الأوضاع البيئية وحدوث التلوث .

الثانية : دالة العلاج وتشمل النفقات التي يتحملها المجتمع ومؤسساته الاقتصادية في معالجة أثر التلوث .

الثالثة : دالة النفقات الوقائية وهي التي تتحملها الدولة من أجل منع حدوث التلوث أو جعله في حدود مقبولة بيئيا لاستحالة جعله صفراً من الناحية العملية وذلك لاستمرارية الأنشطة الانسانية

نشاة وتطور الاقتصاد البيئي

ان ظهور و الانتقال من الاقتصاد النيوكلاسيكي إلى الاقتصاد البيئي لم يكن حدثا فوريا بل هو نتيجة سلسلة من الأحداث و القرارات، فاستمرار تردي الوضع الاقتصادي بازدياد الفقر، تهديد البيئة و تباطؤ النمو، فرض على ظهور الاقتصاد البيئي على مراحل هي :

- دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة لتأسيس لجنة عالمية خاصة و مستقلة سنة ١٩٨٣ - لتواصل البحث و الدراسة في مشاكل التنمية و علاقتها بالبيئة، حيث تم تأسيس لجنة سميت باللجنة العالمية للبيئة و التنمية، أين باشرت أعمالها من سنة ١٩٨٤الى غالية ١٩٨٧ بتقديم تقريرها للجمعية العامة للأمم المتحدة بعنوان "مستقبلنا مشترك"، و منذ ذلك الوقت شهد العالم فعاليات دولية كثيرة لمناقشة موضوع التنمية المستدامة، حيث تبين أن العالم يواجه العديد من المشكلات البيئية الناجمة عن غياب الضوابط الأخلاقية و الإنسانية في مجال سياسات و أساليب التنمية خاصة في مجال استنزاف الطبيعة لتحقيق الرفاهية و النمو الاقتصادي.

نشاة وتطور الاقتصاد البيئي

- توسع مفهوم التنمية المستدامة التي بدأت تأخذ مجالا واسعا في تحقيق حاجات وطموحات المجتمع آخذة بعين الاعتبار البعد البيئي لحماية البيئة من المشكلات البيئية و البعد الاجتماعي لزيادة رفاهية المجتمع و البعد الزماني لحفظ ثروات الأجيال القادمة.
- البدء بالبحث عن آليات و مقاربات جديدة لتحقيق التنمية المستدامة بما يتوافق مع التطورات الاقتصادية والحاجات الاجتماعية منها الاقتصاد البيئي الذي ظهر سنة ٢٠٠٨كمصطلح متداول و الاقتصاد الأخضر.

عوامل تبني الاقتصاد البيئي

- هناك عدة عوامل ألزمت الدول و المؤسسات لتبني أساليب صديقة للبيئة واتخاذها في سياستها الاقتصادية، حيث وبسبب ظهور عدة ازمات عالمية و التي كان اهمها :
- **الأزمة المالية:** والتي اجتاحت العالم سنة ٢٠٠٧ ، حيث أسفرت عن فقدان العديد من فرص العمل و الدخل في مختلف القطاعات الاقتصادية و التي أثرت عنها ديون متزايدة على الحكومات و ضغوط على الصناديق الثروة السيادية .

عوامل تبني الاقتصاد البيئي

- **الازمة الغذائية:** حيث ازدادت حدة الأزمة الغذائية خلال عامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩بسبب زيادة أسعار السلع الغذائية الأساسية الناجمة عن زيادة تكاليف الإنتاج والتوسع في قطاع الوقود الحيوي إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة.
- **أزمة المناخ:** حيث برزت أزمة المناخ كأولوية عالمية تتطلب تظافر الجهود اللازمة لمواجهة التغيرات الحادة في المناخ و التخفيف من آثارها.

فوائد الاقتصاد البيئي

- لقد أثبتت العديد من الدراسات و التقارير كتقرير الأمم المتحدة سنة ٢٠١١ الذي ركز على حتمية الفوائد البيئية، الاقتصادية و الاجتماعية لهذا الاقتصاد البيئي و التي تتلخص فيما يلي:
- **مواجهة التحديات البيئية**: حيث برزت مفاهيم الاقتصاد البيئي أساسا من منطلق وضع حد للتدهور البيئي الذي فرضته وتيرة الإنتاج و الاستهلاك غير المستدام ، و بالتالي يمكن تقليص هاته المشاكل البيئية من خلال تبني الاقتصاد البيئي كبديل للاقتصاد التقليدي انطلاقا من خفض الانبعاث الغازية و كفاءة استخدام الموارد و تقليص حجم النفايات، يقول (**جيفري هيدن**) رئيس تحرير مجلة التمويل و التنمية العالمية: إن من أكثر الأسئلة المجتمعية إلحاحا هو السؤال المتعلق بكيفية الموازنة بين الطلب على الطاقة الكافية لتعزيز النمو و التنمية الاقتصادية و الحاجة الماسة لإحداث خفض حاد في انبعاث الكاربون التي تمثل المساهمة الأساسية في تغير المناخ.

فوائد الاقتصاد البيئي

- **تحفيز النمو الاقتصادي:** حيث يهدف الاقتصاد البيئي الى بناء نموذج جديد للتنمية الاقتصادية يرتكز على استثمارات خضراء كبيرة في قطاعات مثل الطاقة المتجددة والبنى التحتية الخضراء و إدارة النفايات.
- **القضاء على الفقر و خلق فرص العمل:** يمنح التحول العالمي إلى الاقتصاد البيئي فرصا لخلق أعداد كبيرة من الوظائف الخضراء في مختلف القطاعات مثل الوظائف ذات الصلة بتوليد الطاقات المتجددة و تحسين كفاءة استهلاك الطاقة، تأهيل و حماية النظام البيئي، السياحة البيئية و إدارة النفايات، و بالتالي القضاء على البطالة من خلال توفير فرص العمل أكثر و تحقيق دخل اكبر، حيث يقول بيتر بوشن، المدير بمنظمة العمل الدولية: " إننا لسنا مظطرين للاختيار بين حماية البيئة و توظيف العمالة، والواقع أن حماية البيئة يمكن أن تترافق مع الرخاء الاقتصادي و توفير فرص العمل .

السياسات الواجبة انتهاجها للانتقال للاقتصاد البيئي

- حيث تلجأ الدول إلى وضع مجموعة من التدابير التشريعية و التنظيمية و أدوات اقتصادية تساعدها للانتقال الى الاقتصاد البيئي و دفع المؤسسات الى إدماج الاهتمامات البيئية منها:
- إنشاء إطار تشريعي سليم في مجال حماية البيئة الذي يستطيع من تحديد الحقوق و خلق الحوافز التي تدفع بعجلة النشاط الاقتصادي البيئي و تزيل الحواجز أمام الاستثمارات البيئية، بشرط أن يكون هذا الإطار التشريعي متبوعا بقدرة السلطات على الرقابة القوية للتطبيق الفعال للتشريعات.
- تحديد أولويات الاستثمار و الإنفاق الحكومي الذي يجب ان يكون محفزا للانتقال إلى الاقتصاد البيئي كالحوافز الجبائية

السياسات الواجبة انتهاجها للانتقال للاقتصاد البيئي

- الحد من الإنفاق في المجالات التي تستنزف رأسمال الطبيعي.
- توظيف الأدوات البيئية لتحويل أذواق المستهلكين و تشجيع الاستهلاك الأخضر.
- الاستثمار في بناء القدرات و التدريب على انتهاز فرص الاقتصاد البيئي .
- تعزيز الإدارة الدولية حيث يمكن للاتفاقيات البيئية الدولية ان تعمل على تحفيز للانتقال للاقتصاد البيئي.

الاقتصاد غير المنتظم

- **لماذا يؤدي اقتصاد السوق غير المنظَّم إلى تدمير البيئة؟**
- فالبيئة تزود الاقتصاد بالمواد الخام التي تدخل في العملية الانتاجية للتحول إلى منتجات استهلاكية ، والطاقة التي تولد وقوداً لعملية التحويل المذكورة ، وفي النهاية تعود هذه المواد الخام والطاقة الى البيئة في صورة نواتج مهملة ، فالعلاقة قوية متبادلة بين الاقتصاد والبيئة والتي تعد أساسية لاستدامة عمل كل منهما فالاقتصاد يتواجد ضمن نظام بيئي ديناميكي وإن أي ضرر يلحق بالبيئة نتيجة سوء استخدام الموارد أو تلويث البيئة سيؤثر سلباً في هذه الموارد الطبيعية كماً ونوعاً ، وهو مايمكن أن يؤثر بالتبعية في مستوى النشاط الاقتصادي من انتاج واستهلاك ومن ثم في رفاهية الانسان ومستقبله وبالمقابل فالبيئة تعتمد على الاقتصاد للتعامل مع مشكلات تحسين نوعية البيئة وحمايتها
- تسعى الشركات الاستثمارية لطرح مايحتاجه المستهلك لتحقيق الارباح .

الاقتصاد غير المنتظم

- في غياب شكل ما من أشكال تدخل العامة لتنظيم مستويات التلوث، لا يُتوقع أن نحقق المستوى الأمثل اجتماعيًا لمكافحة التلوث. والسبب وراء ذلك واضح ومباشر؛ فتكاليف التلوث ومنافع خفضه تعود على أشخاص مختلفين؛ حيث إن تركيب مرشحات التلوث للحد من الانبعاثات الملوّثة الصادرة عن الصناعة سيؤدي إلى زيادة التكاليف التي تتحملها الشركات (وتقليل أرباحها)، بينما ستعود المنافع على المتضررين من الدمار الذي يُحدثه التلوث؛ ربما السكان المحليون. وما لم يتصادف وجود منفعة عَرَضية تعود على الشركات الملوِّثة من تقليل التلوث الصادر عنها (من حيث العلاقات الوطيدة بالمجتمع أو العلاقات العامة أو السمعة)، فتلك الشركات التي تتحمل تكاليف مكافحة التلوث لن ترى مزايا مرتبطة بها؛ ومن ثم لا يُتوقع أن تدفع نظيرمكافحة التلوث ما لم تجبرها على ذلك هيئة رقابية حكومية.